يحافظ على كفاءة الطيارين ويحمي الطائرات من التهالك

شركات الطيران تراهن على قطاع الشحن

سليمة لبال

تحاول شركات الطيران مقاومة تداعيات وباء كورونا من خلال التوسع في نشاط الشحن، في انتظار عودة النقل الجوى إلى سابق عهده. فبعد عام من ممارسة هذا النشاط أصبح الشحن مصدر دخل رئيسياً لدى هذه الشركات بحسب تقرير لصحيفة لوفيغارو.

ونقلت الصحيفة عن كريستوف بوشي نائب الرئيس التنفيذي لفرع الخطوط الجوية الفرنسية الخاص بالشحن قوله «إن مداخيل هذا القطاع ارتفعت لتمثل ثلث مداخيلنا، خصوصاً مع القيود الجديدة التي فرضت على حركة النقل الجوي».

وأما «يونايتد ايرلاينز»، التي سيرّت أكثر من 11 ألف رحلة شحن في طائرات المسافرين منذ ربيع 2020، فتواصل عملها وفق الإيقاع ذاته. والخطوط الجوية الكورية كذلك ترغب في توسيع نشاطها بعدما سيرت هي الأخرى 4500 رحلة العام الماضي، نقلت خلالها بضائع مختلفة.

لم يتوقع أحد في وقت مضى مثل هذا التوسع في هذا النشاط من قبل شركات النقل الجوي، لكن كل شيء بدأ في خريف 2020، حين أعلنت كبريات الشركات، مثل: «دلتا ايرلاينز» والخطوط الجوية الإماراتية و«فرانس كي أل أم» و«كاثي باسيفيك»، أن معظم طائراتها جاثمة على الأرض؛ بسبب إغلاق الحدود والحجر الصحي. وأما طائرات المسافرين التي واصلت الطيران، فهي تلك التي كانت ترسل للبحث عن منتجات ضرورية لمواجهة وباء كورونا مثل الكمامات وأجهزة التنفس وألبسة الوقاية.

ويرى وكيل الشحن الدولي أرثور باريلاس أن شركات الطيران استفادت؛ لأن أسعار الشحن الجوي ارتفعت منذ عام، فبين فبراير ومايو الماضيين تضاعفت الأسعار على الرحلات بين هونغ كونغ وأميركا الشمالية، وعلى الرغم من أن الأسعار لم تصل إلى القمة فإنها تسمح للشركات بمواصل عملياتها.

11
ألف رحلة شحن سيّرتها «يونايتد ايرلاينز» منذ ربيع 2020

854
مليون دولار أرباح «لوفتهانزا» الصافية من نشاط الشحن

شركات الطيران تقاوم الأزمة بالتوسع في نشاط الشحن

تسد العطش فقط

ووفق الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، الذي يضم 280 شركة طيران حول العالم، فإن الطلب على هذا السوق لا يزال قوياً بزيادة بلغت 1.1 في المئة في يناير مقارنة بالعرض (19.5- في المئة).

ويمكن تفسير هذا الاختلال في التوازن بكون عدد رحلات المسافرين التي كانت تنقل بضائع قبل الأزمة الصحية لا يزال محدوداً، فيما زادت الطائرات المخصصة للشحن وتيرة عملها ولكن هذا لا يكفي لاستعادة التوازن.

وعلى الرغم من أن عدد رحلات الشحن التي كان يتم خلالها نقل البضائع على مقاعد المسافرين تراجع مقارنة بمارس 2020، فإن العديد من هذه الطائرات لا تزال تنقل السلع في كابيناتها بعد أن قامت بفك المقاعد. ويعترف رئيس «إياتا» ألكسندر دي جونياك بأن نشاط الشحن أصبح مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة إلى الكثير من شركات الطيران.

فلدى تحالف الخطوط الجوية الفرنسية (كي أل أم) قفز رقم أعمال قطاع الشحن بنسبة 19.3 في المئة العام الماضي ليصل إلى 3 مليارات دولار، وأما «لوفتهانزا» فقد حققت بفضل هذا النشاط أرباحاً صافية بقيمة 854 مليون دولار، ما يمثل رقماً قياسياً بالنسبة إلى الشركة الألمانية.

ولن ينتظر تراجع النشاط مع زيادة وتيرة نقل اللقاحات المضادة لـ «كوفيد - 19» على المدى القصير وإن كانت توقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي، الذي أعلن تسيير 8 آلاف رحلة عبر بوينغ 747 لتسليم اللقاحات، مبالغاً فيها.

وحذر ديدي بريشيميه الخبير في مكتب الدراسات «رولان برجي» من أن الشحن لن يعوض الانخفاض في نشاط المسافرين، الذي يمثل عصب نشاط شركات الطيران. ذلك أن النتائج الجيدة للشحن لم تمنع وفقه تحالف الخطوط الجوية الفرنسية (كي أل أم) من تسجيل خسائر بقيمة 8.4 مليارات دولارفي 2020، ولا «لوفتهانزا» التي سجلت خسائرصافية هائلة بلغت 7.9 مليارات دولار. غير أن الشحن يساعد شركات الطيران على استئناف نشاط نقل الركاب. ويوضح كريستوف بوشي أن الخطوط الجوية الفرنسية لا تقوم بتشغيل طائراتها اليوم إلا إذا كانت المداخيل تغطي الكلفة الحقيقية.

ويبدو نشاط الشحن مفيداً جداً وفق الخبراء بالنسبة إلى الطيارين، حتى يتمكنوا من المحافظة على كفاءتهم، والطائرات التي قد يتعرض جسمها للاهتراء بسبب بقائها على الأرض فترة طويلة.

مع وصول «المصرفية» منها إلى مستويات قياسية

إليك كيفية اكتشاف عمليات الاحتيال الشائعة

FT FINANCIAL TIMES

كلير باريت - فايننشال تايمز
ترجمة: إيمان عطية

وجد المحتالون في جائحة كوفيد19- فرصة ذهبية لممارسة ألاعيبهم وخدعهم خلال الأزمة. ما يقرب من نصف مليار جنيه إسترليني فقدت بسبب الاحتيال في التحويلات المصرفية في عام 2020، وفقا للأرقام التي أصدرتها هيئة قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة UK Finance مؤخرا، بزيادة قدرها 5% عن عام 2019.

أقل من نصف الضحايا استعادوا أموالهم، على الرغم من مدونة السلوك الطوعية التي وضعها قطاع التمويل وتهدف الى تعويض الضحايا الأبرياء عن الاحتيال الذي تعرضوا له.

ويستخدم المجرمون أساليب معقدة ومتطورة على نحو متزايد لخداع الناس لتحويل الأموال في عملية تعرف باسم الاحتيال المصرح به، حيث يلعب العديد منهم على وتر مخاوف الإغلاق.

وأسهمت عمليات اختراق البيانات ومحاولات التصيد الاحتيالي في خسائر بقيمة 784 مليون جنيه إسترليني في عام 2020 في هذا النوع من الاحتيال، حيث تؤخذ المدفوعات من الحسابات من دون إذن العميل. بيد أن التقدم التكنولوجي سمح للمصارف بحجب 1.6 مليار جنيه استرليني أخرى من محاولات الاحتيال، مما يدل على حجم المشكلة المثير للقلق.

تقول كاتي ووروبيك، المديرة الإدارية للجرائم الاقتصادية في هيئة قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة، إن القطاع المصرفي والمالي وصل إلى حدود ما يستطيع القيام به بمفرده.

وأضافت «شهدنا في السنوات الأخيرة أكبر محركات ودوافع الاحتيال التي تنتقل خارج الصناعة المصرفية إلى قطاعات أخرى، وهو اتجاه تفاقم بسبب جائحة كوفيد19-، يتهرب المجرمون بشكل متزايد من أنظمة الأمن المتطورة في البنوك من خلال الحيل الهندسية الاجتماعية التي تستهدف الأشخاص بشكل مباشر وخداعهم للتخلي عن أموالهم ومعلوماتهم الشخصية أو المالية».

784 مليون إسترليني
خسائر عمليات اختراق البيانات

1.6 مليار إسترليني
نجح التقدم التكنولوجي بمنع سرقتها

الاحتيال الاستثماري

شكلت عمليات الاحتيال الاستثمارية أعلى نسبة من خسائر الاحتيال المصرح بها في عام 2020، حيث خسرت أكثر من 135 مليون جنيه إسترليني. ومع الخسائر الفردية التي غالبا ما تصل إلى عشرات الآلاف من الجنيهات، يصبح المجرمون على استعداد لبذل جهد إضافي لخداع الأثرياء للتخلي عن أموالهم.

الكثيرون تم التغرير بهم من قبل المواقع الإلكترونية المستنسخة للبنوك الخاصة ومقدمي الاستثمار التي تقدم عوائد مذهلة على استثمارات تبدو مقنعة للغاية، وقالت هيئة قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة إن بعض المستثمرين يجري توجيههم إلى مواقع مستنسخة بعد متابعة إعلانات محركات البحث، مع خداع البعض من خلال روابط أفضل شراء على مواقع الانترنت الوهمية والمزيفة لمقارنة الأسعار.

ونظرا للمبالغ المحتملة على المحك، فإن المحتالين في مجال الاستثمار مستعدون لأن يسلكوا طريقا طويلا، إذ يتم إقناع بعض الضحايا بالتخلي عن المزيد من المال بعد تلقي عائد من استثماراتهم الأصلية، وغالبا لا يدركون لعدة أشهر أنهم تعرضوا للخداع والاحتيال.

سولي بريكس، مضيف بودكاست وشاعر، قام بحملة توعية بشأن الاحتيال لمصلحة سانتاندير العام الماضي بعد أن خسر أموالا بسبب عملية احتيال في عملة مشفرة، ويقول «يأخذون القليل من المال، ثم يعيدون لك بعضا منه، ثم يطلبون منك إشراك صديق. غالبا ما يكون هناك حلقة من الأشخاص المترابطين. ويتم تعريفك على مستثمرين آخرين، لكنهم متورطون في عملية الاحتيال بنفس الطريقة».

قانون الأمان الإلكتروني

تضغط هيئة قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة على الحكومة لاستخدام مشروع قانون الأمان الإلكتروني القادم من أجل إخضاع المنصات على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للمساءلة إذا ما استضافت إعلانات احتيالية أو ملفات تعريف مزيفة أو روجت لمحتوى احتيالي.

وتقول ووروبيك «في الوقت الحالي، تتم مساءلة عمالقة التكنولوجيا بشكل صحيح عن المحتوى الاحتيالي، الذي يتم الترويج له على منصاتهم. في بعض الحالات، يدفع المجرمون هذه الشركات لنشر إعلانات احتيال على منصاتها. يمكن أن يكون صحيحًا أن المنصات عبر الإنترنت تستفيد من عمليات الاحتيال هذه، بينما يُترك باقي المجتمع لدفع الثمن».

غسل أموال

لغسل عائدات الجريمة، استخدم المجرمون إعلانات وظائف وهمية على الإنترنت لاستهداف الباحثين عن عمل من الشباب اليائسين للحصول على المال. ويتم إغراؤهم بوعد المال السهل من خلال العمل كوكيل تحويل أموال محلي، وهم في واقع الأمر سيقومون بتحويل عائدات الجريمة من خلال حساباتهم مقابل حصة من المبلغ.

وحتى إذا تجنب من يقومون بهذا العمل الإدانة جنائية أو الغرامة، فسوف يتم تجميد حساباتهم المصرفية، وبينما تتبادل البنوك المعلومات بشأن الاحتيال فقد يجدون أنه من المستحيل عليهم فتح حساب آخر. فالضرر المرتبط بملف الائتمان الخاص بهم يمكن أن يمنعهم من الحصول على أي شيء من عقد هاتف إلى رهن عقاري في السنوات المقبلة.

انتحال الهوية

شهد العام الماضي زيادة بنسبة 94% في عمليات الاحتيال بانتحال الهوية، حيث كان المجرمون يتظاهرون بأنهم منظمات موثوق بها مثل المصارف أو إدارة الإيرادات والجمارك أو الشرطة بخداع الجمهور والاحتيال عليهم بمبلغ 97 مليون جنيه إسترليني تقريبا.

واستغل المحتالون المخاوف المتعلقة بالوباء لخداع الضحايا لتقديم بياناتهم الشخصية من خلال نصوص ورسائل بريد إلكتروني مزيفة حول لقاحات كوفيد19 أو غرامات لخرق الحظر والإغلاق.

وشجع صعود عمليات التسوق عبر الإنترنت المجرمين على استهداف المتسوقين برسائل مزيفة حول عمليات تسليم الطرود المفقودة، بالإضافة إلى التظاهر بالعمل في شركات البرودباند أو مزودي السوفت وير لاستهداف العاملين في المنازل.

وقد تم طمأنة العديد من عملاء البنوك الذين تم خداعهم لتحويل الأموال إلى حساب آمن أن رقم الهاتف الذي يتصل به المجرمون يطابق الرقم الموجود على ظهر بطاقتهم المصرفية، وهو شكل من أشكال الخداع المعروف باسم انتحال الرقم. وتضيف ووروبيك «تعمل هيئة قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة علي نحو وثيق مع قطاع الاتصالات للتخفيف من هذا الخطر، بما في ذلك مبادرة ناجحة مع صناعة الهاتف النقالة لحظر الرسائل النصية الاحتيالية والعمل مع الجهة المنظمة لقطاع الاتصالات أوفكوم لمنع المجرمين من انتحال أرقام هواتف المنظمات الموثوق بها».

إلى 6% هذا العام

صندوق النقد يتوقَّع نمو الاقتصاد العالمي

أعلن صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سيحقّق انتعاشا أكثر من المتوقع هذه السنة، والسنة المقبلة، مدفوعا بالنمو القوي في الولايات المتحدة، وذلك عند كشفه عن توقعاته الاقتصادية الجديدة.

وبات صندوق النقد الدولي يراهن حاليا على نمو إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 6% هذه السنة، و4.4% السنة المقبلة.

وبالنسبة للولايات المتحدة التي كثفت خطط الانعاش الاقتصادي، فإن توقعات النمو لعامي 2021 و2022 هي على التوالي 6.4% و3.5%.

وعلقت غيتا غوبيناث كبيرة الاقتصاديين في الصندوق أنه «على الرغم من عدم اليقين الكبير بشأن وضع الوباء، يمكننا أن نرى بشكل متزايد الطريق للخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية».

من جانب آخر، زاد صندوق النقد الدولي بشكل طفيف توقعاته للنمو عام 2021 في منطقة اليورو الى 4.4%، فيما يرتقب ان تستفيد أوروبا من نتائج خطة الانعاش الأميركية في مواجهة الوباء.

وهذه التوقعات تتجاوز الـ0.2 نقطة مئوية، التي نشرها في يناير، لكن الهوة تتسع مع الولايات المتحدة، حيث يرتقب ان يرتفع اجمالي الناتج الداخلي فيها بنسبة 6.4% هذه السنة.

وستسجل ألمانيا نموا بنسبة 3.6%، وفرنسا 5.8%+، وإيطاليا 4.2%+، وأسبانيا 6.4%+.

وزاد صندوق النقد الدولي أيضا توقعاته للنمو عام 2021 في الصين، الاقتصاد الكبير الوحيد الذي حقق نموا إيجابيا السنة الماضية. وقال إن ثاني اقتصاد في العالم سيسجل ارتفاعا لإجمالي الناتج الداخلي بنسبة 8.4% هذه السنة و5.6% السنة المقبلة.

من جانب آخر، أبدى صندوق النقد الدولي تأييده لفرض ضريبة عالمية بالحد الأدنى على الشركات، غداة دعوة بهذا الصدد وجهها الرئيس الأميركي جو بايدن.

وأوضحت غوبيناث أن الحكومات تواجه تهربا ضريبيا واسع النطاق وتحويل أموال إلى الملاذات الضريبية، وهو ما «يثير قلقنا كثيرا، لأنه يقلل من القاعدة الضريبية التي يمكن للحكومات من خلالها جمع الإيرادات وصرف النفقات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة»، وأضافت «نحن نؤيد بالتالي بشدة فرض حد أدنى من الضريبة على الشركات عالميا». (أ ف ب)

نـــور للإستثمار
Noor Investment

شركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك) عامة

إعلان تذكيري

لحضـــور إجتمـــاع الجمعيـــة العـــامة العـــادية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

يسر شركة نور للاستثمار المالي ش.م.ك (عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والمقرر انعقادها في يوم الأربعاء الموافق 14 أبريل 2021م في تمام الساعة 10:30 صباحاً بمقر الشركة الكائن في منطقة الشويخ - تقاطع شارع الجهراء مع طريق المطار - مبنى نور - بجانب مجموعة الصناعات الوطنية القابضة - وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال على النحو الوارد:

1 - مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.
2 - مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة والمصادقة عليه واعتماد صافي الربح القابل للتوزيع.
3 - مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والمصادقة عليها.
4 - تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والمصادقة عليهما.
5 - استعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة، وذلك بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها والضوابط الرقابية التنظيمية التي تصدرها الجهات الرقابية المعنية بهذا الخصوص، ومناقشة ملاحظات ممثل الجهة الرقابية حال حضوره.
6 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للسادة المساهمين الكرام عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، بنسبة 6% من إجمالي رأسمال الشركة (بعد استبعاد أسهم الخزينة) أي بواقع 6 فلس كويتي لكل سهم، وتستحق هذه الأرباح النقدية للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق.
7 - الموافقة على الجدول الزمني المتضمن تاريخ استحقاق وتاريخ توزيع الأرباح النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، على أن يكون تاريخ استحقاق الأرباح النقدية خلال 14 يوم عمل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة، وتاريخ توزيع الأرباح خلال 3 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لتاريخ الاستحقاق والتوزيع وفقا للقرارات واللوائح الصادرة بهذا الشأن، إذا لزم الأمر.
8 - موافقة الجمعية العامة على مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 165,000 ألف د.ك (مائة وخمسة وستون ألف دينار كويتي).
9 - تلاوة تقرير المكافآت الممنوحة للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.
10 - تفويض مجلس الإدارة بشراء و/أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
11 - استعراض التعاملات مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والموافقة على التعاملات التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
12 - الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركة نور للاستثمار المالي وشركة أخرى منافسة وأن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وذلك وفقا لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقا لنص المادة 16 من النظام الأساسي.
13 - الموافقة على اعتماد بند المسئولية الاجتماعية في البيانات المالية للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2021م، بمبلغ لا يتجاوز 5,000 د.ك (خمسة آلاف دينار كويتي).
14 - الموافقة على استقطاع مبلغ وقدره 1,214,487 د.ك (مليون ومئتان وأربعة عشر ألفاً وأربعمائة وسبعة وثمانون دينار كويتي) وهو ما يمثل نسبة 10% من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي القانوني الإجباري للشركة وفقا لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
15 - الموافقة على استقطاع مبلغ وقدره 1,214,487 د.ك (مليون ومئتان وأربعة عشر ألفاً وأربعمائة وسبعة وثمانون دينار كويتي) وهو ما يمثل نسبة 10% من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الاختياري للشركة تخصص لمواجهة أي التزامات مستقبلية قد تطرأ للشركة وفقا لنص المادة 225 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.
16 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.
17 - مناقشة تعيين / إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2021 م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه على أن يكون مراقب الحسابات ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة - المدة المطلوبة للتغير الإلزامي لمراقبي - الحسابات لدى هيئة أسواق المال.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني لصحة انعقاد الجمعية العامة العادية يؤجل الاجتماع ليوم الأحد الموافق 25 أبريل 2021م الساعة 10:30 صباحاً في ذات المكان والوقت ولذات جدول الأعمال.

فعلى السادة المساهمين أو وكلائهم الراغبين في حضور الجمعية العامة مراجعة الشركة على العنوان المذكور أعلاه، خلال ساعات العمل التالية من الساعة 9صباحاً إلى الساعة 12ظهراً او الاتصال على نقال 97288817، أو التواصل على البريد الإلكتروني ziad@noorinvestment.com، وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل مع ضرورة تقديم ما يثبت هوية المساهم (البطاقة المدنية) أو تقديم توكيل رسمي من المساهم، وللشركات والمؤسسات تقديم تفويض رسمي من المفوض بالتوقيع لاستلام التوكيل واعتماد توقيع مع نسخة من السجل التجاري أو الترخيص التجاري مع إرفاق هوية المستلم.

كما يمكن للسادة المساهمين الكرام الحصول على جدول الأعمال والتقرير السنوي عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة: www.noorinvestment.com علما بأنه سيتم عقد الاجتماع في ساحة مفتوحة ووفقاً للاشتراطات الصحية.

مجلس الإدارة

رقم البدالة 1818080 داخلي: 5722 المباشر: 24645722

الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.ع.

إعلان توزيع الأرباح

تعلن الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.ع.

عن توزيع الأرباح النقدية عن عام 2020 للمساهمين الذين سبق لهم أن اشتركوا في نظام التحويل الإلكتروني للأرباح النقدية لدى الشركة الكويتية للمقاصة، حيث سوف يتم تحويل الأرباح النقدية لهم في حساباتهم البنكية مباشرة.

أما السادة المساهمين الغير مسجلين في نظام التحويل الإلكتروني للأرباح النقدية فيتعين عليهم مراجعة البنوك الخاصة بهم للتسجيل في خدمة التحويل الإلكتروني.